# العوامل الاجتماعية لتفشي المخدرات في العراق

## دراسة ميدانية للنزلاء في (سجن الناصرية للأحكام الخفيفة)

مهند وليد خضير: كلية الآداب/ جامعة القادسية

أ. د. علي جواد وتوت: كلية الآداب/ جامعة القادسية

## ملخص البحث

يشهد العراق ومنذ سقوط النظام الدكتاتوري في أبريل ٢٠٠٣ تفشياً وانتشاراً للمخدرات تعاطياً وتجارة، لعوامل عدة، منها ما هو فردي واجتماعي ومنها ما هو اقتصادي وسياسي.

ولما كان لظاهرة المخدرات نتائجها الخطيرة التي تهدد سلامة الأفراد والجماعات والمجتمع بشكل عام، وعلى فئة الشباب بشكل خاص، حاول الباحثان تقصيّ عوامل شيوع هذه الظاهرة. ويمكن عدّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر، البطالة، عدم المساواة، والظروف البيئية والاجتماعية أهم الأسباب التي تدفع الافراد للجوء إلى تعاطي المخدرات، كما تجدر الإشارة إلى أن كما أن البيئة غير المستقرة والانهيار الأمني يسهمان في تسهيل عمليات تهريب المخدرات وتوزيعها، هكذا ازداد تفشي المخدرات في العراق بدأ بشكل ملحوظ بعد احتلال داعش الإرهابية لمساحات واسعة من الأرض العراقية في عام ٢٠١٤.

ومن أجل البحث في العوامل الاجتماعية لتفشي المخدرات وتحقيق اهداف البحث، حاول الباحثان تقديم إجابة عن التساؤل الأساسي للبحث، وهو: ما العوامل الاجتماعية لتفشي المخدرات؟ والتي لا شك أنه يثير أسئلة عدة، أهمها: ما المقصود بتفشّي المخدرات؟ ثم ما المخدرات أصلاً؟ وما الابعاد السياسية والاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات في العراق؟ ولمحاولة الإجابة عن تلك الأسئلة ومعرفة واقع تفشي المخدرات في محافظة ذي قار بالتحديد، استخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي بالعينة، في سجن الناصرية للأحكام الخفيفة في محافظة ذي قار جنوب العراق، عبر اختيار عينة تمثلت بـ(٥٠) متعاطياً للمخدرات، وتصميم استمارة استبيان لهؤلاء النزلاء، للخروج بنتائج للظاهرة قيد البحث، والوصول إلى أهم الاستنتاجات بشأنها.

## المبحث الأول: عناصر البحث

وقد تضمنت هذه العناصر ما يأتي:

### أولاً: مشكلة البحث

تمثل ظاهرة تفشي المخدرات في العراق منذ التاسع من أبريل/ نيسان ٢٠٠٣، قضية مهمة حاول الباحثان بحثها، والاحاطة بخطورتها بفعل تفاقم نتائجها، التي اصبحت تهدد كماً كبيراً من شباب المجتمع في العراق، فتفشيّ المخدرات اليوم في العراق تمثل حرباً غير تقليدية تستهدف المجتمع بأكمله، لذا فالمسؤولية كبيرة تجاه مواجهة هذه الافة الخطيرة التي تهدد الجميع بلا استثناء، فنجد أن المتعاطين قد يكونون رجالاً أو نساء، يسكنون الحضر أو الريف، من فئات غنية أو متوسطة أو فقيرة، متعلمين وغيرهم، بعدما كان العراق يمثل معبراً لهذه التجارة فحسب، ويكاد يخلو إلا من نسبة بسيطة من المتعاطين ونسبة أقل من المدمنين.

وفي محاولة لتوصيف هذه المشكلة كان السؤال الرئيس (ما العوامل الاجتماعية التي تؤدي لتفشي المخدرات؟) والذي أثار أسئلة عدة لا شك أهمها: ما المقصود بتفشّي المخدرات؟ ثم ما المخدرات أصلاً؟ وما الابعاد السياسية والاقتصادية لشيوعها؟ هذه الأسئلة وغيرها هي ما سيحاول الباحثان الإجابة عنه في صفحات الورقة الحالية.

### ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الموضوعية أو الوطنية من مدى تأثير ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات وما يترتب عليها من آثار وخيمة على الفئات التي تتعاطاها وتدمن عليها، وبخاصة من الشباب العراقي.

### ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث تعرَف الاتي:

- التعرف على مفاهيم المخدرات وتعاطيها والاتجار بها.
- التعرف على العوامل المؤدية إلى تجارة وتعاطي المخدرات.

## المبحث الثاني: تحديد المفاهيم

### أولاً: العوامل الاجتماعية

### ثانياً: مفهوم تفشيّ تجارة المخدرات

التفشي هو الانتشار والذيوع. تفشَّى بهم المرضُ انتشر وعمّ. وتفشَّى الشيء: اتسع[١]. أما المخدرات فأصلها اللغوي في خدر وهو المطرُ لأنه يخدر الناس في بيوتهم. والخَدرُ من الشراب والدواء: فتور يعتري الشاربَ وضعفٌ. فتخَدرّ: أي ضعف وفتَرَ كما يصيب الشارب قبل السُكر[٢].

التفشيّ هو مصطلح وبائي، ويعني زيادة مفاجئة في حدوث المرض في زمان ومكان معينين، قد يؤثر التفشيّ على مجموعة صغيرة ومحلية أو يؤثر على آلاف الأشخاص عبر قارةٍ بأكملها[٣]. وتعرف المخدرات بأنها مجموعة من المواد التي تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر عادةً ما تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة ترخيص قانوني[٤]. وفي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ عرفت المخدرات بأنها (اي مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدول الاول والثاني[٥] من الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات[٦] لعام ١٩٦١[٧].

إما تفشيّ المخدرات فهو ظاهرة اجتماعية تشكلّ مصدر ضرر لمؤسسات المجتمع (كالمؤسسة الأسرية، والتربوية، والمؤسسة القانونية، والمؤسسة الطبية) على مستوى الواقع وعلى المستوى المنظور[٨].

ويحمل مفهوم تفشّي المخدرات بُعدين، الأول هو (تعاطي المخدرات) والثاني هو (الإتجار بها)، وبينما يمكن القول ببساطة أن تعاطي المخدرات يشير إلى (استخدام المواد المؤثرة على العقل والجسم بطرق غير قانونية وغير طبية، مما يؤدي إلى سلوكيات منحرفة وأضرار صحية ونفسية واجتماعية)، فإن مفهوم الاتجار في المخدرات فيقصد به بحسب موقع الأمم المتحدة (زراعة، وصناعة، وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات، ويُعتبر الاتجار بالمخدرات تجارة غير مشروعة على الصعيد العالمي)[٩].

وتعدّ تجارة المخدرات من أكبر الأسواق السوداء العالمية مرورا بالزراعة فالتصنيع فالتوزيع فالبيع. وتحظر أغلب البلدان هذه التجارة إلا في حالة وجود ترخيص[١٠]. ويشارك في هذه التجارة الدولية مزارعون ومنتجون وناقلون ومورّدون وتجار. وغالباً ما يكون المستهلكون والمدمنون ضحايا لشبكات قوية ومخادعة[١١].

وفي أحيان كثيرة، يرتبط الاتجار بالمخدرات بأشكال أخرى من الجريمة، مثل غسل الأموال أو الفساد. وتستخدم شبكات الجريمة مسالك الاتجار لنقل شتى المنتجات غير المشروعة التي تشمل الأسلحة النارية والماس غير المصقول وغيرها. وهي تُلحق الضرر بجميع البلدان الأعضاء في الإنتربول، وتقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدمّر حياة الأفراد والمجتمعات[١٢].

ويعرف الباحثان مفهوم (تفشي المخدرات) إجرائياً بأنه **(شيوع تعاطي المخدرات والاتجار بها وظهور نتائجها وآثارها على مستوى الواقع الاجتماعي وبخاصة فئة الشباب في العراق).**

**ثالثاً: مفهوم النزلاء في سجن الناصرية**

النُزل: المكان الذي يُنزل فيه، يقال (فلانٌ نزيلي) أي ينزل معي في البيت[١٣]. أما في الاصطلاح فالنزيل هو الفرد الذي يكون رهن الاحتجاز داخل مؤسسات الحجز المختلفة مثل: السجن، أو مستشفى الامراض العقلية، أو مركز للأحداث المنحرفين، أو غيرها من مؤسسات الرعاية المختلفة التي تعزل الفرد عن المجتمع الأوسع[١٤].

ويعرف الباحثان مفهوم النزلاء إجرائياً بـ: (هم الأفراد الذين تمّت إدانتهم بجرائم تُعد ذات خطورة منخفضة من قبل النظام القضائي العراقي، وصدرت بحقهم عقوبات بالسجن لفترات قصيرة نسبياً تتراوح عادةً بين بضعة أشهر إلى عدة سنوات، يتم احتجاز هؤلاء النزلاء في سجن مخصص لذلك).

أما التعريف الافتراضي لـ(سجن الناصرية للأحكام الخفيفة)[١٥] فهو مؤسسة إصلاحية حكومية تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد من ذوي الأحكام القضائية الخفيفة (خمسة سنوات فما دون) عبر برامج تعليمية ومهنية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، بهدف تهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة، وهو يقع في مدينة الناصرية التابعة لمحافظة ذي قار.

وسجن الناصرية للأحكام الخفيفة كواقع حال يضم مباني متهالكة تفتقد إلى ابسط مقومات الحياة، كما إن إمكانات السجن في تطبيق البرامج الإصلاحية محدودة لا تناسب الطموح والأعداد الكبيرة للسجناء. والطاقة الاستيعابية للسجن بشكله الحالي تقدر بـ(٢٥٠) سجين، لكنه يضم ما يزيد على الألف (١٠٠٠) سجين، منهم رجال ونساء وأحداث، وتختلف الجرائم والمخالفات التي تعود إلى هؤلاء السجناء لكن الغالبية العظمى (٨٦٠ سجين) محكومون وفقاً لجرائم المخدرات.

## المبحث الثالث: نبذة تاريخية حول المخدرات وعوامل انتشارها

### أولاً: المخدرات في المجتمعات والحضارات القديمة

لقد دونت كتابات المؤرخين ان الانسان في العصر الحجري توصل إلى اكتشاف واستخدام الخشخاش (الافيون) والواقع أن جميع المجتمعات القديمة كان لها آثار تشير إلى استخدام المواد المخدرة مثل هاواي وجزر المحيط الهادي يستعملون (الكاو كاو) والمكسيكيون يستعملون (المسكال) واليمنيون (القات) وأهالي البيرو والارجواي يستعملون (الكوكا–الكوكائين) والماريجوانا يستعملون (الهيروين)[١٦].

لم تكن المخدرات حديثة العهد، فهي ذات ماضٍ بعيد، بل أكدت عدة دراسات على ان ظاهرة تعاطي المخدرات والمسكرات قد عُرفت في المجتمعات والحضارات القديمة، كالحضارة السومرية والفرعونية والرومانية واليونانية والصينية وغيرها[١٧]، وقد اشارت لوحة سومرية يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد بأربعة الاف سنة

إلى تعاطي السومريين للأفيون، وكانوا يطلقون عليه نبات السعادة، فهناك آثار كثيرة تدلُ على معرفة الانسان بالمواد المخدرة منذ تلك الأزمنة البعيدة، وقد وجدت تلك الاثار على شكل نقوش على جدران المعابد[١٨].

بالتالي يمكن القول إن المخدرات كانت جزءًا من حياة الإنسان منذ العصور القديمة، واستخدامها وتفاعل المجتمعات معها تطور مع مرور الزمن.

**ثانياً: أنواع المخدرات**

في الوقت الحاضر صنّفت المخدرات إلى ثلاثة أنواع رئيسة، هي:

١) **المخدرات الطبيعية**

هي تلك النباتات التي تحتوي أوراق نباتها وأزهارها وثمارها على المادة الفعالة المخدرة مثل (الخشخاش، والقات، وشجيرات القنب الهندي، والكوكا)[١٩]. وتصنع المخدرات من المادة الطبيعية لتلك النباتات[٢٠]. وغالباً ما يتم تعاطيها عبر استنشاقها في صورة دخان أو تعاطيها بشكل بودرة أو علكها وتخزينها في الفم.

٢) **المخدرات الكيميائية**

وهي تلك المخدرات المصنعة من المخدرات الطبيعية، وتعرف بمشتقات المادة المخدرة، مثل: (المورفين) و(الهيروبين) و(المسكالين) وغالباً ما يتم تعاطيها عن طريق الفم في صورة بودرة أو أقراص أو كبسولات أو عن طريق الحقن بشكل سائل.

٣) **المخدرات الصناعية أو التخليقية**

هي مواد صناعية لا يدخل في صناعتها وتركيبها أي نوع من أنواع المخدرات الطبيعية أو مشتقاتها المصنعة، لكن لها خواص وتأثير المادة المخدرة الطبيعية، مثل المهدئات وبعض عقاقير الهلوسة[٢١]. والمخدرات التخليقية هي عقاقير تصنع في المعامل والمختبرات بطرق كيميائية من مواد مختلفة ليست من المخدرات، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع: (الامفيتامينات) و(الباربيتورات) وأخيراً (مواد الهلوسة).

**ثالثاً: العوامل المؤدية إلى التعاطي والادمان على المخدرات**

تشير معظم البحوث والدراسات حول موضوع المخدرات إلى ادراج عوامل عدة تؤدي إلى تعاطي وإدمان المخدرات، منها عوامل ذاتية، وعوامل نفسية –اجتماعية، وعوامل اقتصادية، عوامل خاصة بالمواد المخدرة، وأخيراً عوامل سياسية.

### ١) العوامل الوراثية (الفردية)

هي عوامل مرتبطة بشخصية المتعاطي، سواء كانت جسمانية، نفسية، عقلية، فقد أوضحت الدراسات أن العامل الجيني الخاص بالميل نحو ادمان المخدرات أو الكحول يُورث عند الأبناء بنسبة معينة، وهناك من يرى أن التعاطي والادمان سلوك انتقامي لتحطيم الذات، فالمدمن يدمر ذاته، حتى يجبر الاخرين على رعايته والاهتمام به، بالإضافة يكون اللجوء إلى المخدرات من اجل الهروب من الواقع المؤلم، إذ يشعر معظم المتعاطون قبل التعاطي بالتوتر وعدم الاستقرار والقلق، وبعد التعاطي يحصلوا على الشعور بالراحة والاسترخاء[٢٢].

وتشير الدراسات التي انحصرت في مجال العائلات على المقارنة بين معدل تفشي الإدمان على المخدرات، في عائلات الأشخاص المدمنين، ومعدل التفشي في عائلات مجموعات من الأشخاص غير المدمنين (وتسمى هذه المجموعات بالمجموعات الضابطة)، وقد أكدت نتائجها إلى غلبة التعاطي والادمان داخل عائلات المدمنين، غير أن هذه النتائج لا يجوز أن تأخذ على انها حاسمة في الكشف عن دور الوراثة في هذا الإدمان، إذ ان هذه النتائج نفسها يمكن ان تكون مترتبة على التفاعلات السلوكية بين الأشخاص داخل محيط الأسرة[٢٣].

إما عن البحوث التي تجرى في مجال التبنّي، فتتناول أطفالاً تم عزلهم عن عائلاتهم (لأسباب إنسانية متعددة) وتنشئتهم في ظل أسر بديلة تتبناهم، حيث أجريت دراسات متعددة في كل من الدنمارك، السويد، الولايات المتحدة، وتشير نتائجها جميعاً إلى غلبة العامل الوراثي، أي ان الأبناء الذين ينحدرون من اباء مدمنين للكحوليات يزيد معدل تفشي الإدمان بينهم إلى نحو أربعة اضعاف معدله بين الأبناء الذين ينحدرون من أباء غير مدمنين، وذلك رغم التنشئة في بيوت التبني التي لا يوجد فيها الإدمان[٢٤].

يظهر الباحثان مما تقدم أن العوامل الذاتية (الشخصية) قد تؤثر في سلوك الفرد بتعاطي المخدرات، فبعض الأشخاص قد يكونوا فضوليين ويرغبون في تجربة تأثير المخدرات بشكل عام. أو تكون الظروف النفسية الصعبة، مثل التوتر، القلق، والاكتئاب، دافعاً للأفراد لاستخدام المخدرات كوسيلة للتهدئة أو الهروب من الواقع. بالإضافة إلى عوامل وراثية قد تسهم في ميول بعض الافراد على التعاطي والادمان.

### ٢) عوامل اجتماعية

تعدّ المخدرات أحد المنافذ الاجتماعية (الضارة) التي يلجأ اليها بعض افراد المجتمع لمواجهة الظروف النفسية السيئة التي يمرون بها، من قلق وتوتر واكتئاب وعزلة اجتماعية[٢٥].

والعوامل الاجتماعية قد تكون طارئة على المجتمع، التي تغير معايير السلوك، فتصبح بعض السلوكيات المنحرفة التي تسمح باستعمال المخدرات نتيجة مشاكل أسرية، أو مجتمعية قد تدفع المتعاطي لتناولها هروباً

من المسؤولية في المجالات كافة، ويؤكد كثير من الباحثين على العلاقات التربوية داخل الاسرة، التي تتطلب ان يخضع الفرد إلى العلاقات الإيجابية داخل الاسرة والمجتمع، حتى يحصل على الحب والحنان والطمأنينة والشعور بالانتماء، من أجل الوقاية من الانحراف والجنوح[٢٦].

وحظيت الاسرة بقدر كبير من اهتمام الباحثين فيما يتعلق بإسهامها ردع الشباب أو إقبالهم على تعاطي المواد المخدرة، ومن النتائج المهمة التي انتهى اليها الباحث هنت (D. G. Hunt) في هذا الصدد، أنه اذا كانت العلاقة بين الإباء والابناء يسودها التسيب أو التفكك، يزداد احتمال إقبال الأبناء على التعاطي، اما اذا كانت العلاقة تغلب عليها روح التسلط من جانب الإباء، فالاحتمال ان يكون إقبال الأبناء على التعاطي متوسطاً، اما اذا كانت العلاقة ديمقراطية، أي يسودها الحب والتفاهم، فإن احتمال اقبال الأبناء على التعاطي تكون ضئيلة[٢٧].

فضلاً عن ذلك، وجد الباحثون أن للأصدقاء أثراً كبيراً في التأثير على اتجاه الفرد نحو تعاطي المخدرات، فمن أجل بقاء الفرد عضواً في جماعة الأصدقاء، يجب عليه أن يسايرهم في عاداتهم وميولهم، وهنا تصبح مجاراة الأصدقاء عاملاً أساسياً في تعاطي المخدرات، ويزداد تأثير الأصدقاء في مرحلة المراهقة، وفي حالات التفكك الاسري، وعندما تكون شخصية الفرد هشة، ضعيفة المقاومة لا تستطيع الامتناع عن الانزلاق وراء محاولات الاغراء والافساد[٢٨].

يرى الباحثان أنّ العوامل النفسية والاجتماعية تلعب دوراً رئيساً في تأثير الافراد على تعاطي المخدرات، متمثلة بالقلق، التوتر، الاكتئاب، التفكك الاسري، العزلة الاجتماعية، الضغوط الاجتماعية، والتأثيرات الاجتماعية للأصدقاء والمجتمع، بالإضافة إلى الازمات السياسية والاجتماعية التي قد تتعرض لها المجتمعات بشكل عام، وما تعرض له المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من الغزو الأمريكي بشكل خاص، كان له تأثير كبير في ظاهرة تفشي المخدرات لما كان له هذا الغزو من تبعات وخيمة على جميع مفاصل الحياة.

### ٣) عوامل اقتصادية

بالرغم من تفشي المخدرات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فقيرة كانت أم غنية، يبقى للعوامل الاقتصادية أثر واضح في دفع البعض من الافراد إلى التعاطي، المجتمع العراقي قد عانى من الازمات والحروب التي أدت إلى ضيق موارد العيش وتدني المستوى المعيشي، ولا سيما ان اشباع الحاجات الأساسية للفرد يمثل المحور الأساس لسلوكه، وانعكاس ذلك العوز والحرمان على عدم احترام الفرد للقوانين والأعراف الاجتماعية[٢٩].

وهناك أسباب عدة في هذا المحور، قد تدفع الفرد إلى التعاطي والادمان ومن أهمها، الفقر والبطالة، وقد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة تعاطي المخدرات، وبالخصوص فئة الشباب العاطلين عن العمل، يكونوا أكثر عرضه لآفة المخدرات، تفكيراً منهم بأن المخدرات تنسيهم العوز والفاقة[٣٠].

ويسود استخدام المخدرات في أوساط الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها، أي تلك التي تعيش مستوى اقتصادي متدنٍ، يمنعهم من الوصول إلى الحد الأدنى من اشباع الحاجات الضرورية، الامر الذي يؤدي بالأفراد إلى الإحباط والقلق والتوتر والشعور بالعجز، مما يجعلهم عرضه لمخاطر المخدرات[٣١].

يرى الباحثان أنّ للعامل الاقتصادي دوراً كبيراً في اقبال الافراد على تعاطي المخدرات، إذ يؤدي الفقر وعدم وجود فرص اقتصادية إلى الإحباط والإحساس بالعجز، مما يجعل الأفراد يبحثون عن وسائل للهروب من الواقع، كما يمكن للأفراد الذين يعانون من البطالة أو ضعف الوضع الاقتصادي اللجوء إلى تجارة المخدرات لتحقيق مكاسب مادية.

### ٤) عوامل خاصة بالمواد المخدرة

تشير كثير من الشواهد إلى أن الدرجة التي تتوافر فيها مادة مخدرة غير مشروعة في المجتمع، تُعد عاملاً مهماً في تفشي التعاطي عليها ولو على سبيل التجريب، وبناءاً على ذلك يُعد درجة توافر المادة المخدرة في مجتمع ما، مؤشراً لنوع من التوازن بين العرض والطلب، وبذلك يزداد الاقبال على تعاطيها، ومع قلة توافر المادة المخدرة يقل الاقبال على تعاطيها[٣٢].

لكن إمكانية توافر المادة المخدرة ليس عاملاً كافياً لزيادة تعاطي المادة المخدرة، بل يجب أن يكون هناك تقبّل لها في المجتمع، إذ إنّ تقبل مادة ما يجلب متعاطين جدد[٣٣]. وأن سعر المادة المخدرة يؤثر في حجم التعاطي، فارتفاع سعر المادة المخدرة يمكن أن يؤدي العزوف عنها أو تغيير الشكل الشائع لتعاطيها، ففي مصر كان أسلوب التعاطي للهيروين، في عام (١٩٢٠) هو الاستنشاق، وفي عام (١٩٢٥) عندما ارتفع ثمن الهيروين بسبب تشديد العقوبات عليه، أدى ذلك إلى تغيير طريقة التعاطي إلى شكل آخر هو الحقن في الوريد؛ لأن ذلك يتطلب كمية أقل من طريقة الاستنشاق، مع إحداث التأثير نفسه[٣٤].

يرى الباحثان أن عوامل خاصة بالمواد المخدرة تسهم في تفشي المخدرات، فعندما تكون المواد المخدرة سهلة الحصول، سواء كانت قانونية أو غير قانونية يزداد احتمال تعاطيها، وإذا كانت المخدرات متاحة بسهولة في السوق أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فإن الأفراد يمكن أن يتأثروا بشدة، بالإضافة إلى سعر المادة المخدرة كلما كان زهيداً يساهم في زيادة عدد المتعاطين. بالإضافة إلى منع بيع المشروبات الكحولية بشكل قانوني وملاحقة تجارتها من قبل الدولة، دفع بالأفراد المتعاطين للكحول إلى اللجوء للمواد المخدرة.

**٥) عوامل سياسية**

قديماً وحديثاً استخدمت المخدرات كسلاح ضد الأعداء؛ وذلك لسلب إرادة الأشخاص والسيطرة عليهم، عن طريق تعويدهم إدمان المخدرات كأسلوب من أساليب الترويض النفسي للأسرى والاعداء أو للأشخاص من أجل تنفيذ عمليات اغتيال وجرائم للخصوم السياسيين، وبعض الدول مثل بريطانيا واليابان، اتخذت المخدرات وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية، وشاع استخدام الافيون في الحرب العالمية الأولى لدى الإنكليز، الذين أعطوها لجياد الفرسان التي تسحب السلاح، من أجل أن تتمكن من جر المدفعية الثقيلة، وما زالت المخدرات تستخدم في الوقت الحديث كسلاح سياسي لتفتيت إرادة الشعوب المعاندة، وكان المستعمرون يفكرون في استخدام المخدرات لغزو العقول، وإفساد المجتمعات، وتشتيت قدراتهم عن العمل والإنتاج[٣٥].

يرى الباحثان أنّ العوامل السياسية لتفشي المخدرات، كانت حاضرة في المشهد العراقي، فحرب المخدرات على العراق تزامنت بعد حرب داعش في عام ٢٠١٤، حيث تم التمهيد لهذه المرحلة من خلال خرق الحدود العراقية من أجل سهولة دخول المخدرات، بالإضافة إلى التهجير القسري وزيادة البطالة في المجتمع، كما أسهم تشريع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، الذي تعامل مع المتاجرين بالمخدرات بشكل غير رادع بعدما كانت عقوبة المتاجرة الإعدام مع مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للشخص المدان، جميع هذه العوامل أسهمت بتفشي المخدرات بشكل كبير.

## المبحث الرابع: نوع البحث ومنهجه ومجالاته

### أولا: نوع البحث ومنهجه ومجالاته

يعد البحث الحالي وصفياً تحليلياً، اعتمد جمع الحقائق وتحليلها ومن ثم تفسير نتائجها للوصول إلى إصدار تعميمات بشأن الظاهرة قيد البحث. وقد استخدم الباحثان في دراسة (العوامل الاجتماعية لتفشي المخدرات في العراق) منهج المسح الاجتماعي بالعينّة. إما مجالات البحث الحالي فتمثلت بالآتي:

١-**المجال المكاني**: والمقصود هنا من المجال المكاني المنطقة الجغرافية التي يجري فيها البحث ميدانياً، وقد تحدد المجال المكاني البحث الحالي بسجن الناصرية للأحكام الخفيفة في محافظة ذي قار.

٢-**المجال الزماني**: يقصد بالمجال الزماني المدة الزمنية التي تستغرقها عملية جمع البيانات الميدانية في البحث، وقد استغرقت عملية توزيع استمارات الاستبيان وإجراء المسح على مجتمع البحث وجمع البيانات في البحث الحالي، مدة زمنية من (٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/٢/١).

٣-**المجال البشـري**: تمثل المجال البشـري لمجتمع البحث بنزلاء سـجن الناصـرية للأحكام الخفيفة والبالغ عددهم (١٤١٠) نزيلاً ونزيلة.

**ثانياً: تحديد مجتمع البحث والعينة**

ان تحديد مجتمع البحث يتم من خلال القضية المطروحة للبحث والدراسة، ويتكون مجتمع البحث في البحث الحالي من نزلاء سجن الناصرية للأحكام الخفيفة والذين يزيد عددهم عن الـ(١٠٠٠) نزيلاً من الرجال والنساء.

وقد اختار الباحثان عينة قصدية شملت (٥٠) نزيلاً تمثل ما نسبته (٥ %) من حجم مجتمع البحث البالغ عدده (١٠٠٠) مبحوث عبر طريق اعتماد قانون النسبة المئوية.

**ثالثاً: أداة جمع البيانات والوسائل الإحصائية**

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتعد استمارة الاستبيان من الأدوات الشائعة في مجال الدراسات الاجتماعية، وتتألف من مجموعةٍ من الأسئلة صيغت بطريقةٍ هادفةٍ وموجهةٍ بقصد الحصول على البيانات والمعلومات التي حددها الباحث[٣٦]. في حين نفذت المعالجات الإحصائية باعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS).

**المبحث الخامس: النتائج ومناقشتها**

**أولاً: البيانات الأولية لعينة المتعاطين للمخدرات:**

**١- الجنس والفئات العمرية**

جدول (١)

يوضح توزيع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب الجنس والفئات العمرية.

| الجنس / الفئات | الذكور | | الاناث | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | % | التكرار | النسبة |
| ٢٠ -٢٤ | ١٧ | ٣٤٪ | ١٠ | ٢٠٪ | ٢٧ | ٥٤٪ |
| ٢٥ -٢٩ | ٧ | ١٤٪ | ٦ | ١٢٪ | ١٣ | ٢٦٪ |
| ٣٠ -٣٤ | ٣ | ٦٪ | ٢ | ٤٪ | ٥ | ١٠٪ |
| ٣٥ -٣٩ | ١ | ٤٪ | ١ | ٤٪ | ٢ | ٤٪ |
| ٤٠ -٤٤ | ١ | ٤٪ | ١ | ٤٪ | ٢ | ٤٪ |
| ٤٥ - فأكثر | ١ | ٢٪ | ٠ | ٠ | ١ | ٢٪ |
| **المجموع** | ٣٠ | ٦٠٪ | ٢٠ | ٤٠٪ | ٥٠ | ١٠٠٪ |
| الوسط الحسابي | ٢٧ | | | | | |
| الانحراف المعياري | ٧,٠٣ | | | | | |

بيّنت المعلومات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الذي يوضح التوزيع حسب الجنس والعمر لعينة المتعاطين للمخدرات، وجود متعاطين للمخدرات من كلا الجنسين في مجتمع البحث، وهي ظاهرة خطيرة لمجتمع تسوده اعراف وتقاليد وتعاليم دينية تنبذ وتحرم تعاطي المخدرات وتعده فعل ضار غير أخلاقي يتنافى مع منظومة قيم المجتمع العراقي، كما يمكن أن يؤثر التسويق والدعاية للمخدرات على كل من الرجال والنساء بشكل متساوٍ، مما يؤدي إلى زيادة انتشار التعاطي في الجنسين، بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية والاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع.

كما عمد الباحث إلى توزيع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات إلى فئات عمرية تتفاوت بمعدل (٥) سنوات، بدأت من عمر (٢٠) عاماً، وقد سجلت النتائج الميدانية إن الفئة العمرية الواقعة بين (٢٠- ٢٤) تأتي بالمرتبة الأولى بواقع (٢٧) تكراراً شكلت نسبة (٥٤٪) من العينة المبحوثة، ويتضح من المعطيات الإحصائية أن الوسط الحسابي لمعدل الاعمار هو (٢٧) عاماً، وشكل الانحراف المعياري لأعمار العينة (٧,٠٣) عاماً، ونستنتج من ذلك أن غالبية المتعاطين للمخدرات هم من فئة الشباب، وهذا يشير إلى استهداف هذه الفئة من قبل مروجي المخدرات كونهم أكثر انجذاباً للفضول والتجربة والرغبة في الاستكشاف وتجربة الأشياء الجديدة، وقد يكون تعاطي المخدرات جزءاً من هذه التجارب، بالإضافة إلى كون فئة الشباب أكثر عرضة للضغوط النفسية والاجتماعية من الفئات الأخرى، ولا سيما الشباب أقل وعياً بمخاطر المخدرات الصحية والاجتماعية.

٢- **الحالة الاجتماعية**:

جدول (٢)

يوضح توزيع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | تكرار العينة | النسبة |
|---|---|---|
| متزوج | ١٠ | ٢٠٪ |
| أعزب | ٢١ | ٤٢٪ |
| منفصل | ٣ | ٦٪ |
| مطلق | ١٦ | ٣٢٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠٪ |

أوضحت البيانات الميدانية التي وردت في الجدول أعلاه الذي يوزع أفراد عينة المتعاطين للمخدرات بحسب الحالة الاجتماعية لكل واحد منهم، حيث جاء بالمرتبة الأولى (أعزب) بواقع (٢١) تكراراً شكل نسبة (٤٢٪) من العينة، وهذا يشير إلى أن غالبية المتعاطين للمخدرات هم غير مستقرين اجتماعياً، أي لم يتحملوا دور المسؤولية، بالتالي تُعد حالة العزوبية مصدر لتوافر وقت الفراغ، والرغبة في البحث عن التسلية والمتعة، بالإضافة إلى حب الانتماء إلى مجموعات الاقران التي قد تشجع على تعاطي المخدرات، وبالمرتبة الثانية

يأتي (المطلق) بواقع (١٦) تكراراً شكل نسبة (٣٢٪) من العينة، مما يدلل على أن التفكك الاسري يساهم بشكل ملحوظ في الانجراف نحو تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع الاجتماعي والنفسي الذي يعانيه المطلقين لأزواجهم، فقد يكون الطلاق أو الانفصال مصدراً للإجهاد والضغوط النفسية الشديدة، التي قد تدفع بعضهم إلى تعاطي المخدرات كوسيلة لتخفيف الألم أو الحزن الذي يعانوه.

**ثانياً: عرض وتحليل نتائج ظاهرة البحث ومناقشتها**

**٣- ما العمر الذي بدأت فيه بتعاطي المخدرات لأول مره؟**

جدول (٣)

يوضح توزيع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب العمر الذي بدأوا فيه بتعاطي المخدرات

| الفئات | تكرار العينة | النسبة |
|---|---|---|
| ١٦-٢٠ | ٢١ | ٤٢٪ |
| ٢١-٢٥ | ١١ | ٢٢٪ |
| ٢٦-٣٠ | ٧ | ١٤٪ |
| ٣١-٣٥ | ٨ | ١٦٪ |
| ٣٦-٤٠ | ٣ | ٦٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠٪ |
| الوسط الحسابي | ٢٣ | |
| الانحراف المعياري | ٦,٦١ | |

تشير البيانات الإحصائية التي وردت في الجدول أعلاه الذي يوزع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب العمر الذي بدأوا فيه بتعاطي المخدرات، حيث عمد الباحث إلى توزيع اعمار المبحوثين إلى فئات عمرية، جاءت بالمرتبة الأولى الفئة العمرية (١٦-٢٠) بواقع (٢١) تكراراً شكل نسبة (٤٢٪) من العينة، وجاء الوسط الحسابي للعمر الذي بدأ فيه المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بالتعاطي هو بعمر(٢٣) سنة، وشكل الانحراف المعياري (٦,٦١)، مما يدلل على أن بدأ التعاطي للمخدرات لمجتمع البحث بعمر مبكر وهذا ما يفسر علاقة فترة المراهقة مع ظاهرة تعاطي المخدرات، حيث يمر الشباب بهذه الفترة بعدة تحولات جسدية ونفسية، تجعلهم يواجهون الكثير من التحديات والضغوط، التي تجعلهم أكثر عرضة إلى تجربة تعاطي المخدرات.

**٤- ما نوع المادة المخدرة التي كنت تتعاطاها؟**

جدول (٤)

يوضح توزيع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب المادة المخدرة التي كانوا يتعاطونها

| نوع المادة المخدرة التي كنت تتعاطاها | تكرار العينة | النسبة |
|---|---|---|
| كرستال | ٢٣ | ٤٦٪ |
| كبتاغون | ٢٦ | ٥٢٪ |
| الماريجوانا | ١ | ٢٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠٪ |

بيّنت المعطيات الميدانية التي وردت بالجدول أعلاه الذي يوزع المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات بحسب نوع المادة التي كانوا يتعاطونها، حيث جاء بالمرتبة الأولى (كبتاغون) بواقع (٢٦) تكراراً شكل نسبة (٥٢٪) من العينة، وبالمرتبة الثانية (كرستال) بواقع (٢٣) تكراراً شكل نسبة (٤٦٪) من العينة، وأخيراً (الماريجوانا) بواقع (١) تكراراً شكل نسبة (٢٪) من العينة، ونستنتج من ذلك أن غالبية المتعاطين للمخدرات من مجتمع البحث، يتعاطون (الكبتاغون والكرستال) وهي تصنف كمواد منشطة تعطي طاقة ونشاط لمتعاطيها، لذلك يبرر الكثير من المتعاطين أن سبب تعاطيهم لهذه المواد هو الحاجة إلى النشاط والطاقة وزيادة التركيز لاستخدامها في العمل، وبالتالي بعض الثقافات ترى أن تعاطي هذه المخدرات (المنشطات) غير محرماً ومقبولاً اجتماعياً، مما يتطلب تكثيف التوعية من قبل الجهات ذات العلاقة على أن تعاطي المنشطات لزيادة الأداء في العمل يحمل مخاطر صحية وقانونية، تؤدي للأدمان والتعرض للمشاكل الصحية الجسدية والنفسية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك آثار جانبية خطيرة على الصحة العقلية.

**٥- برأيك ما العوامل التي تساعد على تفشي المخدرات في المجتمع؟**

جدول (٥)

يوضح إجابات المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات حول رأيهم بالعوامل التي تساعد على تفشي المخدرات في المجتمع.

| برأيك ما العوامل التي تساعد على تفشي المخدرات في المجتمع | تكرار العينة | التسلسل |
|---|---|---|
| البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل | ٣٧ | ١ |
| منع المشروبات الكحولية | ٣٣ | ٢ |
| ضعف سلطات إنفاذ القانون | ٢٩ | ٣ |
| المشاكل الزوجية والتفكك الاسري | ٢٨ | ٤ |
| ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الاهل | ٢٨ | ٤ |
| سهولة الحصول على المادة المخدرة | ٢١ | ٥ |
| الفراغ الذي يعيشه الشباب | ١٩ | ٦ |

كشفت المعطيات الميدانية التي وردت في الجدول أعلاه الذي يوضح إجابات المبحوثين من عينة المتعاطين للمخدرات حول رأيهم بالعوامل التي تساعد على تفشي المخدرات في المجتمع، وقد جاء بالمرتبة الأولى (البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل) وقد نستنتج من ذلك أن الافراد الذين يعانون من البطالة أو يجدون صعوبة في العثور على فرص عمل قد يجدون أنفسهم في وضع اقتصادي صعب، مما قد يؤدي إلى البحث عن مخرج سريع لتخفيف الضغط النفسي، وقد ينجذبون إلى تجربة المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع السيء. وبالمرتبة الثانية يأتي (منع المشروبات الكحولية) وهذه الإجابة تفسر أن بعض الافراد قد يلجؤون إلى المخدرات كبديل للمشروبات الكحولية إذا كانت غير متاحة أو محظورة، كما أن هناك تأثير قوي للمجتمع على اختيارات الأفراد بخصوص الترفيه والتسلية، إذا كان استخدام المخدرات مقبولاً أكثر من شرب الكحول في البيئة الاجتماعية المحيطة، فقد يكون لهذا تأثير كبير على السلوك الفردي، بالتالي القرارات السياسية حول منع المشروبات الكحولية في المجتمع العراقي قد تكون مرتبطة بتحريم الدين الإسلامي لها، خصوصاً أن الدستور العراقي ينص على ان الإسلام احد مصادر التشريع، وتكون القوانين متوافقة مع قيم الإسلام ومبادئه. ويأتي بالمرتبة الثالثة (ضعف سلطات إنفاذ القانون) وتلك الإجابة تعكس اعتقادهم بأن فشل الجهات المعنية في تطبيق القوانين ومكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات يزيد من انتشارها، فعندما يكون هناك ضعف في سلطات إنفاذ القانون، فإنه من السهل على المتاجرين في المخدرات والمجرمين الآخرين العمل بحرية دون مخاوف من العقوبة، وهذا يمكن أن يزيد من الجريمة وتداول المخدرات بشكل غير قانوني. بالتالي يُعد ضعف سلطات إنفاذ القانون عاملاً مهمًا يساهم في تفشي المخدرات في المجتمع، لذلك يجب أن تعمل الحكومات على تعزيز القدرات التنظيمية والرقابية وتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع لمواجهة هذه الظاهرة بفعالية. اما المرتبة الرابعة تضمنت (المشاكل الزوجية والتفكك الاسري) و (ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الاهل) ونستنتج من ذلك أن الأفراد قد يلجؤون إلى استخدام المخدرات كوسيلة للهروب من المشاكل الزوجية والتوترات الأسرية التي يمرون بها، ويمكن للمخدرات أن توفر لهم لحظات من التسلية المؤقتة أو الهروب من الضغوط النفسية التي يعانون منها في البيئة الأسرية، وقد يؤدي التفكك الأسري إلى انعزال الأفراد عن المجتمع وفقدان الدعم الاجتماعي، مما يزيد من احتمال استخدام المخدرات كوسيلة للتعبير عن الوحدة أو البحث عن انتماء بديل، اما ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الاهل، يجعل من السهل على المتعاطين للمخدرات تجاوز القيود والاستمرار في استخدام المخدرات، وإذا كانت العلاقة بين الأهل والأبناء تعاني من ضعف التواصل، فقد يصعب على الأهل ملاحظة التغييرات في سلوك الأبناء والتدخل في الوقت المناسب، كما يحتاج الشباب إلى دعم وإرشاد من الأهل لمواجهة التحديات الناجمة عن الضغوط الاجتماعية والنفسية التي قد يواجهونها، وفي حالة عدم وجود هذا الدعم، قد يلجأ الشباب إلى مصادر بديلة للتسلية أو التخفيف من الضغوط، مثل المخدرات. وبالمرتبة

الخامسة تأتي (سهولة الحصول على المادة المخدرة) وإجابة المتعاطين للمخدرات بأن سهولة الحصول على المادة المخدرة هي عامل يساعد على تفشي المخدرات في المجتمع تعكس تقديرهم للتوفر الواسع والسهل للمواد المخدرة كعامل رئيس في زيادة انتشارها، وقد تكون الحاجة الماسة للمال والتوظيف غير الكافي لدى بعض الأفراد تدفعهم للانخراط في تجارة المخدرات، مما يزيد من توافرها في السوق، بالتالي فإن سهولة الحصول على المواد المخدرة تعتبر عاملاً مهمًا يساهم في تفشي المخدرات في المجتمع، ولذلك يجب على الجهات المعنية اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التجارة غير الشرعية والحد من توافر المواد المخدرة بشكل غير قانوني. وبالمرتبة الأخيرة يأتي (الفراغ الذي يعيشه الشباب) وإجابة المتعاطين للمخدرات بأن الفراغ الذي يعيشه الشباب هو عامل يساعد على تفشي المخدرات في المجتمع تعكس رؤيتهم بأن الفراغ الاجتماعي وعدم وجود أنشطة بناءة أو هوايات تحفز الشباب، حيث يشعر الشباب بعدم الانتماء لمجتمعهم أو بعدم وجود أهداف واضحة في حياتهم، إذا لم يكن هناك أنشطة بديلة بناءة وملهمة للشباب مثل الرياضة أو الفنون أو الأنشطة الاجتماعية الإيجابية، يمكن ذلك أن يدفعهم نحو استخدام المخدرات كوسيلة لملء هذا الفراغ، لذلك يجب على المجتمع والسلطات المعنية تقديم الدعم والفرص اللازمة للشباب لتعزيز الانخراط في أنشطة إيجابية وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية.

## المبحث السادس: الاستنتاجات

توصل الباحث ومن خلال ثنايا البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها ما يلي:

١) إن ظاهرة تفشيّ تعاطي المخدرات لا تقتصر على جنس معين، مما يعني أن كلاً من الرجال والنساء يتعرضون لنفس العوامل المؤدية إلى التعاطي.

٢) إن الفئة العمرية بين (٢٠-٢٤) عامًا هي الأكثر شيوعًا بين متعاطي المخدرات، مما يشير إلى أن مروجي المخدرات يستهدفون بشكل رئيس فئة الشباب.

٣) إن فئة (أعزب) تشكل النسبة الأكبر بين المتعاطين (٤٢٪)، مما يشير إلى أن الأشخاص غير المتزوجين هم الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات، بالتالي يمكن القول إن حالة العزوبية قد تكون مرتبطة بوجود وقت فراغ كبير، والرغبة في التسلية والمتعة، وكذلك البحث عن الانتماء لمجموعات الأقران التي قد تشجع على تعاطي المخدرات.

٤) إن بداية تعاطي المخدرات غالباً ما تكون في فترة المراهقة، فهي مرحلة حساسة يمر فيها الشباب بتحولات جسدية ونفسية كبيرة، مما يجعلهم أكثر عرضة لتجربة تعاطي المخدرات بسبب التحديات والضغوط التي يواجهونها.

٥) إن غالبية المتعاطين يتعاطون الكبتاغون (٥٢٪) والكرستال (٤٦٪)، وهي مواد منشطة، مما يشير إلى تفضيل المنشطات بين المتعاطين في مجتمع البحث، حيث يبرر الكثير من المتعاطين استخدام هذه المواد بسبب الحاجة إلى النشاط والطاقة وزيادة التركيز لأغراض العمل، مما يعكس تصورًا ثقافيًا بأن تعاطي المنشطات مقبول اجتماعياً وغير محرم.

٦) تُعد البطالة وصعوبة العثور على فرص عمل من العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات، حيث يؤدي الوضع الاقتصادي الصعب إلى البحث عن مخرج سريع لتخفيف الضغط النفسي.

٧) منع المشروبات الكحولية من قبل الحكومة قد يدفع البعض إلى تعاطي المخدرات كبديل. تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وخاصة في المجتمع الذي تحكمه القيم الإسلامية، يلعب دورًا كبيرًا في اختيارات الأفراد للترفيه والتسلية.

٨) ضعف تطبيق القوانين ومكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات يساهم في انتشارها، حيث يمكن للمتاجرين بالمخدرات العمل بحرية أكبر دون خوف من العقوبات.

٩) المشاكل الزوجية والتفكك الأسري تعتبر من العوامل التي تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من التوترات والألم النفسي.

١٠) ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الأهل يسهل على المتعاطين تجاوز القيود والاستمرار في تعاطي المخدرات، خصوصاً في حال ضعف التواصل بين الأهل والأبناء.

١١) توافر المواد المخدرة بسهولة يعزز انتشارها، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التجارة غير المشروعة والحد من توافر هذه المواد بشكل غير قانوني.

١٢) الفراغ الاجتماعي وعدم وجود أنشطة بناءة للشباب يؤدي إلى زيادة احتمالية تعاطي المخدرات كوسيلة لملء هذا الفراغ، مما يستدعي توفير فرص وأنشطة إيجابية للشباب لتعزيز شعورهم بالانتماء والهدف.

## المصادر

١. ابي فضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، المجلد ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧.

٢. احمد مازن إبراهيم، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٣. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المخدرات والعولمة، ط ١، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٧.

٤. جعفر شاكر احسين ومحمد جبار تويه، المواجهة الجنائية للمخدرات والمؤثرات العقلية، ط ١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٢.
٥. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ط ٢، ت: محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، القاهرة،٢٠٠٧.
٦. شمران العجلي، دراسات اجتماعية، العدد: ٢٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٧. صالح العلي الصالح وأمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، الرياض، ١٩٨٠.
٨. عبد الحسن ماشاف الكناني، تاريخ التشريعات والقوانين العراقية للمخدرات، ط ١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠.
٩. لويس معلوف، المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٦.
١٠. محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات: دراسة مقارنة، ط ٢، تقديم: أشرف ريفي، بيروت، ٢٠١٥.
١١. مسعد سيد عويس، دور المؤسسات الرياضية والشبابية في مواجهة الإدمان، مطابع الشرطة، مصر، ١٩٩٠.
١٢. مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦.
١٣. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، بيروت، دار الآفاق، ١٩٨٣.
١٤. معمر نواف الهوارنة، عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٨.
١٥. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، بحسب الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%8A_(%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA
١٦. موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، بحسب الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA
موقع الأمم المتحدة، بحسب الرابط:
https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/transnational-threats/drug-trafficking /
١٧. موقع الانتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية)، بحسب الرابط:

https://www.interpol.int/ar/4/9

## الهوامش

(١) صالح العلي الصالح وأمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، الرياض، ١٩٨٠، ص ٤٩٥.
(٢) ابي فضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، المجلد ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.
(٣) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، بحسب الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%8A_(%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA)
(٤) محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات: دراسة مقارنة، ط ٢، تقديم: أشرف ريفي، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٤.
(٥) الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية:

– الجدول الأول (Schedule I) المخدرات المدرجة في هذا الجدول: تعدّ من بين الأكثر خطورة ولها قابلية عالية للإدمان وسوء الاستخدام، الاستخدام الطبي: لها استخدامات طبية محدودة للغاية أو لا توجد لها استخدامات طبية مقبولة، باستثناء حالات معينة وتحت رقابة صارمة أمثلة على المخدرات في الجدول الأول: الهيروين (داياسيتيل مورفين)، الماريجوانا (القنب)، الكوكايين، الأمفيتامينات، المورفين، الأفيون.

– الجدول الثاني (Schedule II) المخدرات المدرجة في هذا الجدول: لها قابلية أقل للإدمان وسوء الاستخدام مقارنة بمواد الجدول الأول، ولكن لا تزال تعتبر خطرة، الاستخدام الطبي: لديها استخدامات طبية معترف بها، ويمكن استخدامها في العلاج الطبي والعلمي تحت رقابة مشددة، أمثلة على المخدرات في الجدول الثاني: الباربيتورات (بعض الأنواع)، الكودايين (عند استخدامه بتركيزات معينة)، المواد التي تستخدم في صنع المخدرات الأخرى لكنها ليست بنفس خطورة المواد في الجدول الأول.

(٦) الاتفاقية الدولية للمخدرات لعام ١٩٦١: هي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، وهي معاهدة دولية هدفت إلى الحد من إنتاج وتوزيع المخدرات الخاضعة للرقابة بهدف استخدامها في الأغراض الطبية والعلمية فقط. وقد دخلت حيز التنفيذ في ١٣ ديسمبر ١٩٦٤.
(٧) جعفر شاكر احسين ومحمد جبار تويه، المواجهة الجنائية للمخدرات والمؤثرات العقلية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢١.
(٨) مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦، ص ١٥٨.
(٩) موقع الأمم المتحدة ، بحسب الرابط:
https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/transnational-threats/drug-trafficking/

(١٠) موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، بحسب الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA

(١١) **موقع الانتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية)، بحسب الرابط:**
https://www.interpol.int/ar/4/9

(١٢) نفسه
(١٣) لويس معلوف، المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٦، ص ٨٠٢.
(١٤) جوردون مارشال، مصدر سابق، ص ٥١٩.
(١٥) في الأصل كان سجن الناصرية عبارة عن ثكنة عسكرية تعود إلى النظام السابق كانت تدعى (فرقة ١١) تضم بناية خربة بائسة لم تصمم كمبنى للسجن، بعد عام ٢٠٠٣، تم التعديل على بنائها بشكل متواضع لكون الأرض غير عائدة إلى وزارة العدل في تلك الفترة، مما يشكل عائق قانوني امام التخصيص المالي والموافقات الأصولية بإعادة بناء السجن وفق التصاميم الحديثة.
كما أن الغرف الخاصة بالسجناء لا يوجد فيها صحيات، مما يجعل السجناء يقضون وقت طويل بدون صحيات، علماً أنّ النظام الأمني داخل السجن يقوم بغلق الغرف على السجناء من الساعة التاسعة ليلاً إلى الصباح، وهو وقت طويل قد يتعرض بعض السجناء في تلك الفترة لحاجة الذهاب إلى الصحيات، مما يضطرهم إلى استخدام وسائل بديلة بائسة جداً وغير صحية، مثل قضاء الحاجة داخل الغرف مستخدمين العلب البلاستيكية وغيرها. (ملاحظة للباحثين).
(١٦) عبد الحسن ماشاف الكناني، تاريخ التشريعات والقوانين العراقية للمخدرات، ط ١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١١
(١٧) مصطفى سويف، مصدر سابق، ص ١٣
(١٨) احمد مازن إبراهيم، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٩
(١٩) محمد مرعي صعب، مصدر سابق، ص ٤٥
(٢٠) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المخدرات والعولمة، ط ١، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٢٠
(٢١) نفسه، ص ٦٥
(٢٢) معمر نواف الهوارنة، عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٨، ص ص ٣١-٣٢.

[٢٣] مصطفى سويف، مصدر سابق، ص ص ٦٨-٦٩.
[٢٤] نفسه، ص ٧٠
[٢٥] مسعد سيد عويس، دور المؤسسات الرياضية والشبابية في مواجهة الإدمان، مطابع الشرطة، مصر، ١٩٩٠، ص ٥٣.
[٢٦] شمران العجلي، دراسات اجتماعية، العدد: ٢٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٢٩.
[٢٧] مصطفى سويف، مصدر سابق، ص ٨٧.
[٢٨] معمر نواف الهوارنة، مصدر سابق، ص ٣٥.
[٢٩] معمر نواف الهوارنة، مصدر سابق، ص ١٣٠
[٣٠] نفسه، ص ١٣٠.
[٣١] نفسه، ص ٣٧
[٣٢] مصطفى سويف، مصدر سابق، ص ٨٠.
[٣٣] د. معمر نواف الهوارنه، نفسه، ص ٣٩.
[٣٤] معمر نواف الهوارنة، مصدر سابق، ص ٣٨.
[٣٥] نفسه، ص ٣٩.
[٣٦] معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، بيروت، دار الآفاق، ١٩٨٣، ص ٢١٥.